

Distr.: General
5 January 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٥٢ من قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧). وهو يغطي التطورات الرئيسية التي استجدّت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2017/824). ويعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويقدم عرضا عاما للتطورات السياسية التي حدثت في أعقاب صدور تقريري المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر S/2017/963)؛ ويتضمن تقريرا عن معلومات عن أداء الأفراد النظاميين في البعثة.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – بقيت السمة الغالبة على المناخ السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي الانقسامات العميقة فيما بين الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جدولا زمنيا تأجّلت به رسمياً الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية، التي كان مقررا إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وفقا لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأدى ذلك إلى تجدد الدعوات إلى التظاهر ضد الرئيس جوزيف كابيلا والحكومة من جانب معظم زعماء المعارضة والعديد من منظمات المجتمع المدني. غير أن هذه الدعوات لم تلق استجابة إلا بشكل هامشي في ١٥ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر في المراكز الحضرية في مختلف أنحاء البلد، مع استمرار السلطات في فرض حظر على المظاهرات العامة ونشر قوات الأمن قبل مواعيد الاحتجاجات العامة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، فرّقت قوات الأمن الوطنية بالقوة المظاهرات التي دعت إليها اللجنة العلمانية للتنسيق في كينشاسا وغيرها من المدن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن مقتل خمسة





أشخاص على الأقل وإصابة ٤٦ شخصا واعتقال أكثر من ١٤٠ شخصا. وكانت الدعوة التي وجّهتها اللجنة للقيام باحتجاجات للمطالبة بالتنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بما في ذلك تدابير بناء الثقة، ورفض الجدول الزمني للانتخابات، وحثّ الرئيس كابيلا على عدم الترشح للرئاسة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ تحظى بتأييد الكنيسة الكاثوليكية وجماعات المعارضة. وفي المقابل، يبدو أن حزب الرئيس، حزب الشعب لإعادة الإعمار والتنمية، والحكومة مصممان على المضي قدما في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات.

٣ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس الرئيس كابيلا اجتماعا لقيادة حزبه لمناقشة نهج الحزب واستراتيجيته للانتخابات المقبلة. وفي ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، أيدت الحكومة بسرعة مشروعي قانونين لهما أثر حاسم في إجراء الانتخابات. الأول هو مشروع القانون المالي لعام ٢٠١٨، الذي اعتمده البرلمان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، والذي يخصص ما مجموعه ٦١٩ مليون دولار لتنظيم الانتخابات، منها ٥٣٢ مليون دولار ستصرف للّجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. والثاني هو القانون الانتخابي، الذي اعتُمد من البرلمان في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، على الرغم من احتجاجات المعارضة وبضعة من أعضاء البرلمان المنتمين إلى الأغلبية الحاكمة الذين أعربوا عن أسفهم لأنه من شأن مشروع القانون أن يقلل من فرص حصول الأحزاب السياسية الصغيرة والمرشحين المستقلين على مقاعد في الانتخابات التشريعية المقبلة. وقد احتجّت المنظمات النسائية أيضا لعدم تحسين مشروع قانون الانتخابات فرص المرأة في أن تُنتخب في البرلمان، بما في ذلك من خلال رفض اقتراح لضمان أن تشغل النساء ٣٠ في المائة من المقاعد في نهاية الانتخابات التشريعية المقبلة؛ وهي نسبة مئوية تظل دون التكافؤ الكامل المنصوص عليه في الدستور. ووقّع الرئيس كابيلا مرسوما بصدور كل من القانونين في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

٤ - ويشار في هذا الصدد إلى أنه في إطار ما يبدو كمحاولة للمساعدة على تحسين المناخ في مرحلة ما قبل الانتخابات، أعلن المجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أنه يعمل من أجل الإفراج عن المزيد من السجناء السياسيين. والمجلس مكلف بالإشراف على تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويترأسه جوزيف أولينغانكوي، وهو شخصية معارضة. وذكر المجلس أنه يتابع خمس حالات لشخصيات سياسية إما ملاحقة قضائيا أو مسجونة سياسيا أو خاضعة لمراقبة كثيفة من الأجهزة الأمنية. كما دعا المجلس الحكومة إلى احترام حقوق الناس في تنظيم الاحتجاجات وحرية الحركة وفقاً للدستور. وأخيرا، دعا المجلس جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى الحفاظ على السلام خلال الفترة السابقة للانتخابات.

٥ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حث المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو الرئيس كابيلا على إعلان أنه لن يترشّح لولاية ثالثة تماشياً مع الدستور، كما حثه على دعم تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وشدد المؤتمر على ضرورة استمرار استقلال اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وأوصى بأن تستخدم جميع الأحزاب السياسية الوسائل الديمقراطية فحسب في تنافسها على المناصب العامة. وأخيرا، دعا المؤتمر جماعات المجتمع المدني إلى أن تبقى محايدة سياسياً، وحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللوجستي والمالي للعملية الانتخابية.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن التقدم المحرز نحو تنفيذ تدابير بناء الثقة كافياً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، واستجابة لدعوات المعارضة وجماعات المجتمع المدني إلى الاحتجاج العام في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، كرّرت السلطات تأكيد الحظر العام على مظاهرات المعارضة المعمول

به منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وخلال احتجاجات ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل شخص واحد وأصيب ١٨، وأُلقي القبض على ١٨٥ آخرين في حوادث مختلفة بين المحتجّين وقوات الأمن في جميع أنحاء البلد. وقد تم الإفراج عن زعماء المعارضة الذين احتُجزوا قبل اليوم المقرر للاحتجاجات أو في ذلك اليوم.

٧ - وفي الوقت نفسه، بدأ تسجيل الناخبين في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى بالإضافة إلى إقليمين في مقاطعة لومامي، بدعم من البعثة. وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر، أفادت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بأن عدد الناخبين المسجلين تجاوز ٤٥ مليونا على نطاق البلد. وعلى الرغم من تأكيدات اللجنة، من غير المرجح أن تُنجز عملية تسجيل الناخبين بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتشكل النساء ٤٧ في المائة من الناخبين المسجلين، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بالدورات الانتخابية السابقة (٥٢ في المائة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١). وفي منطقة العمليات الأخيرة، يقل تسجيل المرأة إلى الآن حتى عن تلك النسبة، وذلك بسبب الحالة الأمنية. وبدعم من البعثة، تتخذ اللجنة والسلطات المحلية خطوات لزيادة تسجيل النساء في منطقة مقاطعتي كاساي.

٨ - وفي أعقاب نشر الجدول الزمني الانتخابي، استؤنفت المناقشات بين اللجنة والشركاء الدوليين بشأن تمويل مشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، وهو صندوق تبرعات مشترك متعدد الشركاء يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبقي الصندوق ممولا بنسبة ٦ في المائة فقط من مبلغ ١٢٣,٣ مليون دولار المحدد أولياً، ويرجع ذلك جزئيا إلى شواغل الجهات المانحة المتعلقة بحالة عدم اليقين المحيطة بعملية الانتقال السياسي.

٩ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية الاجتماع الافتتاحي للفريق المشترك لخبراء الانتخابات، بحسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه على هامش المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وتتمثل المهمة الرئيسية للفريق في دعم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وهو يشمل خبراء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، كرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر تأكيد التزامه بدعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحث دوله الأعضاء وشركاءه على تقديم الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إنجاز العملية الانتخابية بنجاح. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع في برازافيل، في جمهورية الكونغو، كل من الرؤساء كابيلا، وجواو مانويل غونسالفس لورنسو، رئيس أنغولا، ودنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، لمناقشة الحالة في المنطقة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بيان صادر في نهاية الاجتماع، دعوا الجهات السياسية الفاعلة إلى الحفاظ على السلم والسعي إلى إجراء الانتخابات.

١١ - وتواصل البعثة دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر ممثلي الخاص، إلى جانب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، اجتماعاً لممثلي الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري في أديس أبابا لاستعراض الأعمال التحضيرية للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومناقشة تنسيق الدعم الإقليمي والدولي. وأعادت الجهات الضامنة تأكيد التزامها بدعم عملية الانتقال الديمقراطي والسلمي من خلال إجراء انتخابات ذات مصداقية، ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وفي الوقت المناسب.

باء – التطورات الاقتصادية

١٢ – استمر الاتجاه الهبوطي لأداء الاقتصاد الكلي. فقد ظل التضخم مرتفعاً، وانخفضت قيمة الفرنك الكونغولي بنسبة ٣٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وارتفع سعر الصرف من ٥٦٠ ١ فرنكاً كونغولياً مقابل الدولار في نهاية تموز/يوليه إلى ٦١٤ ١ فرنكاً مقابل الدولار في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام المصرف المركزي للكونغو بتخفيض توقعات التضخم في نهاية السنة من التقدير السابق البالغ ٥٢ في المائة إلى ٤٩,٨ في المائة. وحذّرت المؤسسة من أن أي تراخٍ في السياسة النقدية التضييقية والتدابير التقشفية يمكن أن يؤدي إلى تجدد تسارع التضخم.

جيم – الحالة الأمنية

١٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تدهور الحالة الأمنية في مختلف المناطق الواقعة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما لوحظ قدر من الاستقرار في معظم أنحاء الجزء الغربي من البلد، على الرغم من التوترات المتواصلة في منطقة كاساي.

١٤ – في الشرق، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حادثاً مأساوياً كان هو الأشد فتكا من بين هجمات الجماعات المسلحة على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو الحادث الذي وقع في ٧ كانون الأول/ديسمبر في سيموليكي في كيفو الشمالية وأسفر عن مقتل ١٥ من حفظة السلام التنزانيين. كما أصيب ٤٤ من حفظة السلام بجراح أثناء الهجوم الذي نُسب إلى أشخاص تحالف القوى الديمقراطية. فبعد فترة هدوء في أنشطته، استأنف التحالف هجماته في المنطقة، بما في ذلك الهجمات ضد المدنيين. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المتحدث باسم وزارة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين في أوغندا بيانا أشار فيه إلى أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قامت في ذلك اليوم، بعد التشاور مع السلطات الكونغولية، بشن هجوم ''جراحي'' على معسكرات التحالف في إقليم بيني. وأُفيد بأن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية نفذت الهجمات على معسكرات قوات التحالف من الأراضي الأوغندية في المنطقة الحدودية. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المتحدث باسم وزارة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين في أوغندا بيانا أشار فيه إلى أن الهجمات التي شنتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر استهدفت بنجاح ثمانية معسكرات تابعة للتحالف، مما أسفر عن مقتل نحو ١٠٠ من عناصر التحالف وجرح عدد آخر. وبالإضافة إلى ذلك، استمر اتجاه شنّ الجماعات المسلحة للهجمات ضد قوات الأمن الكونغولية، مما يؤدي إلى المزيد من الاشتباكات الدامية، ولا سيما في مقاطعتي كيفو. وقد حدث هذا على خلفية ظهور تحالفات جماعات ماي – ماي المعارضة للحكومة. وفي كيفو الشمالية، يتمثل أهم البرامج السياسية للماي – ماي في الحركة الوطنية من أجل النهضة، التي تتألف بشكل أساسي من جماعات الناندي العرقية المنتسبة إلى مجموعات الماي – ماي، وتجمع الحركات من أجل التغيير، الذي يشمل جماعات نياتورا المنتسبة للهوتو. وفي كيفو الجنوبية، قام التحالف الوطني الشعبي من أجل سيادة الكونغو الذي يقوده ماي – ماي ياكوتومبا بحشد ١١ جماعة مسلحة إلى الآن. وهناك وجود للتحالف أيضا في مقاطعتي تنجانيقا ومانييما. وتتواصل الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة ضد السكان المدنيين، فضلا عن الاشتباكات بين الجماعات المسلحة. كما تستمر التوترات بين الطوائف في بعض المناطق.

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٥ - في كيفو الشمالية، استمرت هجمات الجماعات المسلحة ضد قوات الأمن. ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ثلاثة جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيبيسي، إقليم لوبيرو، أثناء تبادل لإطلاق النار مع مقاتلين من الماي - ماي. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قَتلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ١٠ من عناصر ماي - ماي مازيمبي في كانيامبي وكيتسامبيرو. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت مجموعة من عناصر ماي - ماي موقعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاواسيوي، على بعد ٣٥ كيلومترا شرق بوتيمبو. وقد أسفر الهجوم عن مقتل جندي واحد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجرح ثلاثة آخرين. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم تحالف من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة وماي - ماي نياتورا بلدة بويزا في إقليم روتشورو، مما أسفر عن مقتل ثلاثة ضباط من الشرطة الوطنية الكونغولية وخمسة مدنيين.

١٦ - وفي تطور مثير للقلق، استأنفت عناصر يُشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية هجماتها ضد المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قتلت عناصر يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية ٢٥ مدنيا على الطريق بين مباو وكامانغو. وشنت العناصر التي يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية أيضا سلسلة من الهجمات على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة ما يسمى بمثلث تحالف القوى الديمقراطية وحولها. وفي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت عناصر يزعم أنها تنتمي إلى تحالف القوى الديمقراطية مواقعَ للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية شمال شرقي مدينة بيني. ونتيجة لهذه الهجمات، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر حوالي ١ ٠٠٠ جندي إضافي في المنطقة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

١٧ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت إحدى جماعات الماي - ماي قاعدة تابعة للبعثة في مولو بإقليم لوبيرو. وأصيب اثنان من حفظة السلام بجراح من جرّاء الهجوم، وقتل ثلاثة مهاجمين وجرح واحد. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت عناصر يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية قاعدة تابعة للبعثة في مامونديوما. وقد لقي ما مجموعه اثنان من حفظة السلام من تنزانيا حتفهما وأصيب ١٨ آخرون، توفي أحدهم فيما بعد متأثرا بجروحه. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، قامت عناصر يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية، في أعنف هجوم شُنّ ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الذاكرة الحديثة، بقتل ١٥ من حفظة سلام الأمم المتحدة من تنزانيا وجرح ٤٤ في قاعدتهم في سيموليكي، على بعد ٤٠ كيلومترا شرقي بيني، في مقاطعة كيفو الشمالية.

١٨ - وفي مقاطعة كيفو الشمالية أيضا، ولا سيما في إقليمي ماسيسي وروتشورو، استمرت التوترات العرقية. ففي ماسيسي، اشتبكت جماعة ماي - ماي نياتورا مع أعضاء في تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة في روبايا، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وسيطرت على القرية، وهو ما أدى إلى تشريد السكان المحليين. وقد نفذت البعثة انتشارا من أجل حماية المدنيين، وتم اعتقال خمسة عناصر من جماعة نياتورا من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي روتشورو، في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر، أدت التوترات المتزايدة بين الهوتو والناندي إلى نشوب حريق في ٣٢ منزلا في قرية بامبو. وقد نفذت البعثة انتشارا ونقلت ٢٨ من السكّان المنتمين إلى طائفة الناندي كتدبير احترازي.

١٩ - وفي كيفو الجنوبية، ظل أعضاء ماي - ماي ياكوتومبا، وبعد محاولتهم الفاشلة للاستيلاء على مدينة أوفيرا في نهاية أيلول/سبتمبر بفضل تحرّكات البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، نشطين في المناطق الداخلية من المقاطعة، وخاصة حول مناطق التعدين، وعلى طول الحدود مع مقاطعتي تنجانيقا ومانييما. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبكت الجماعة مرارا مع جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في توجينجي، على بعد ١٠٩ كيلومترات جنوب غرب أوفيرا. وقد قُتل جنديان من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لذلك. كما وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتحالف من جماعات ماي - ماي في ماكولا وماي ندومبي وكاهونغوي، وهي ثلاث قرى تقع على مسافات تتراوح بين ١٢٠ كيلومترا و ١٣٠ كيلومترا من أوفيرا.

٢٠ - وفي تنجانيقا، ازدادت هجمات الجماعات المسلحة. ففي الفترة ما بين ٧ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شن أعضاء في ماي - ماي ياكوتومبا وحلفاؤهم (ماي - ماي مالايكا، وماي - ماي أبا نا بالي، وميليشيات توا) تسع هجمات على مدنيين في أقاليم كاليمي ونيونزو وكونغولو، مما اسفر عن مقتل ١٥ جنديا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جانب تسعة مدنيين؛ وإصابة أربعة من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و ١٣ مدنيا.

٢١ - وفي كاتانغا العليا، امتد الصراع بين طائفتي توا ولوبا إلى إقليم بويتو مع ازدياد كثافة الهجمات ضد السكان المدنيين وقوات الأمن. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت ميليشيا البانتو المعروفة باسم تابوا السجن في بلدة بويتو، مما أسفر عن هروب ٥٥ سجينا، في حين أُفيد عن مقتل ثلاثة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجرح اثنين آخرين. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أحرقت ميليشيات محلية مكاتب الشرطة الوطنية الكونغولية والوكالة الوطنية للاستخبارات في فوب، جنوب موبا. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قتلت عناصر يشتبه في انتمائها إلى ميليشيا توا خمسة مدنيين في كاليمبي، غرب بويتو. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قامت عناصر يشتبه في انتمائها إلى ميليشيا توا بمهاجمة إحدى ميليشيات لوبا في قرية كانسانبالا، شمال غرب موبا، مما أدى إلى هروب مدنيين إلى زامبيا. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد عن تنفيذ ميليشيا توا هجوما ضد مدنيين في قريتي كانسانبالا ومواشي، شمال بويتو. وقد قتل مدنيان في هذا الهجوم.

٢٢ - وفي مقاطعة إيتوري، ظلّت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري تمثل المصدر الرئيسي لانعدام الأمن وأكبر تهديد للمدنيين، إذ كانت وراء ما يمثل ٨٠ في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة في إقليم جنوب إيرومو، بما في ذلك عمليات الاغتصاب الجماعي، والإعدام بإجراءات موجزة، والاعتداء الجنسي. وسُجلت زيادة حادة في الهجمات التي تنفذها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري ضد قوات الأمن الكونغولية، مما أسفر عن مقتل أربعة جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونفذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر عمليتين منسقتين ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في جنوب إقليم إيرومو أسفرتا عن مقتل ثلاثة عناصر من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

٢٣ - وفي مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى، تراجعت أنشطة جيش الرب للمقاومة مع انتهاء موسم الصيد غير المشروع في متنزه غارامبا الوطني، على الرغم من أن جيش الرب للمقاومة ما زال يشكل تهديدا للسكان المدنيين. وما زالت أنشطة الرعاة في مبورورو تتسبب في توترات بين الطوائف، إذ تتسبّب

حركة الماشية في دمار المحاصيل، وهو ما يؤجج النزاع مع المجتمعات المحلية. وقد استمر وصول اللاجئين إلى المنطقة من كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وسط استمرار المزاعم بخصوص تسلل عناصر مسلحة من جنوب السودان.

غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٤ - في منطقة كاساي، انخفض عدد الهجمات التي نفذتها ميليشيا كاموينا نسابو، مما أدى إلى وقف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعمليات عسكرية كبرى. ومع ذلك، يستمر تسجيل انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق عدة حالات اغتصاب تورطت فيها عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعتي كاساي. ففي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تعرض أربع نساء للاغتصاب على يد أربعة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تشيكابا في إقليم كامونيا بمقاطعة كاساي. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اغتصب رجلان يرتديان زي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ثلاث نساء في كاكومبا، بإقليم كامونيا أيضا. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت البعثة تقارير عن عمليات قتل جماعي في إقليم كامونيا بمقاطعة كاساي. وقد انتشرت أفرقة تحقيق تابعة للبعثة في المنطقة وتحققت من أن جنودا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أطلقوا النار على حشد في سوق كابيا لومبو في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن مقتل ١٣ شخصا على الأقل، ومن بينهم خمس نساء. وأصيب ثمانية أشخاص آخرين بطلقات نارية، من بينهم أربع نساء. وتوفي اثنان من الجرحى لاحقا. ومن بين مختلف أنحاء مقاطعة كاساي، لا تزال كامونيا تمثل المنطقة الرئيسية التي يسود فيها انعدام الأمن بسبب وجود بقايا لميليشيا كاموينا نسابو وجماعات بانا مورا المسلحة. ويؤدي استمرار هذه الجماعات المسلحة الطائفية إلى تفاقم الانقسامات بين طائفة لوبا من جهة وبين طائفتي تشوكوي وبيندي من جهة أخرى. وهذا يعيق أيضا عودة المشردين داخليا. وبالمثل، فإن التوترات المستمرة بين الطوائف تبطئ وتيرة تسجيل الناخبين في كاساي الوسطى وفي كاساي.

٢٥ - وفي كاساي الوسطى، نُسب معظم الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى قوات الأمن، بما في ذلك ادعاءات بوقوع حالات قتل خارج نطاق القضاء وعنف جنسي. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في إقليم كازومبا، في كاساي الوسطى، قام جندي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة سكر بإطلاق النار على حشد من الناس، مما أسفر عن مقتل رجل وإصابة شخصين آخرين. وأفيد بأنه قد ألقي القبض عليه.

الحالة الإنسانية

٢٦ - استمر تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي مطلع كانون الأول/ديسمبر، كان عدد المشردين داخليا يبلغ ٤,١ ملايين شخص، منهم ٠٠٠ ٨٦٦ امرأة و ٢,٤٤ مليون طفل. وقد نزح أكثر من ٠٠٠ ٦٢٢ مواطن كونغولي إلى بلدان مجاورة طلبا للملاذ، ومنهم ٠٠٠ ١٠٠ شخص نزحوا خلال هذا العام. ويستضيف البلد أكثر من نصف مليون لاجئ من البلدان المجاورة بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وجنوب السودان. ويواجه نحو ٧,٧ ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد - وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٠ في المائة عن نفس الفترة من العام الماضي. وسيحتاج ما يقدر بـ ١٣,١ مليون شخص، من بينهم ٦,٨ ملايين امرأة وفتاة و ٧,٩ ملايين طفل، إلى الحماية والمساعدة

الإنسانية في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة عن عام ٢٠١٧. وكرد فعل، يتجه الشركاء في المجال الإنساني بسرعة إلى زيادة حجم جهودهم والتركيز على أزمات كاساي وتنجانيقا وكيفو الجنوبية. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن الحالة في هذه المناطق وصلت إلى أعلى مستويات الطوارئ، المعروف أيضا باسم المستوى ٣. ويصدر مثل هذا الإعلان عندما يكون نظام المعونة بحاجة إلى توسيع نطاقه والاستجابة لاحتياجات ضخمة.

حالة حقوق الإنسان

٢٧ - وثقت البعثة ٢ ٠٤٩ حالة لانتهاك حقوق الإنسان وقعت في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع الحالات الـ ١ ٣٢٩ التي وثقت في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس. وقد سُجّل أكثر من ٧٠ في المائة من حالات انتهاك حقوق الإنسان هذه في المقاطعات المتضررة من النزاع. وبينما نُسبت ١ ٢٩٣ حالة انتهاك إلى موظفين حكوميين، فقد كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٧٥٦ حالة. ولا تزال الزيادة في حالات القتل خارج نطاق القضاء والقتل التعسفي تشكل مصدر قلق بالغ. ومن بين ٧١٠ ضحايا سجلوا في جميع أنحاء البلد، قتلت الجماعات المسلحة ٢٨٤ شخصا، من بينهم ٤٧ امرأة و ١٢ طفلا؛ بينما كان موظفون حكوميون مسؤولين عن مقتل ٤٢٦ شخصا، من بينهم ٣٨ امرأة و ٣٣ طفلا.

٢٨ - واستمر اتجاه فرض القيود على الحيز السياسي، حيث وثقت ٤٨٢ حالة انتهاك للحريات الأساسية والحقوق السياسية، أي ما يقارب ضعفي حالات الانتهاك المشابهة الـ ٢٤٧ الموثقة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد وقع جميع هذه الانتهاكات تقريبا على أيدي موظفين حكوميين (٤٧٧ حالة، منها ٢٧٢ ارتكبها أفراد في الشرطة الوطنية الكونغولية و ٩١ ارتكبها أفراد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية). واستطاع أكثر من ٩٨ في المائة من مرتكبي هذه الانتهاكات الإفلات من العقاب. وقد مثل الصحفيون والمعارضون السياسيون ونشطاء المجتمع المدني الأهداف الرئيسية لهذه الانتهاكات.

٢٩ - ويتواصل فرض حظر عام على المظاهرات الشعبية لأحزاب المعارضة وجهات المجتمع المدني الفاعلة المؤيدة للمعارضة في جميع أنحاء البلد. ففي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي سياق الاحتجاجات التي دعت إليها جماعات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، كان الانتشار القوي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية حائلا دون قيام الناس بتجمّعات عامة. ووقعت حوادث في كينشاسا وغوما وكاسيندي (إقليم بيني بكيفو الشمالية) وماتادي (وسط الكونغو) وكيسانغاني (تشوبو) وكيندو (مانييما) وكانانغا (كاساي الوسطى)، حيث أصابت قوات الدفاع والأمن ثلاثة أشخاص على الأقل، واعتقلت ٧٧ شخصا آخرين، بينهم على الأقل امرأة واحدة وطفلان. وأُطلق سراح معظم المعتقلين فيما بعد، بينما ظل سبعة محتجزين. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اعترضت عناصر في الشرطة الوطنية الكونغولية سير فعاليات افتتاح حزب سياسي معارض، هو حزب تجمع المتطوعين من أجل إصلاح جمهورية الكونغو الديمقراطية/التناوب لأجل الجمهورية، في كينغي بمقاطعة كوانغو. واشتبكت الشرطة المدنية الوطنية مع مؤيدي الحزب. وقد أصيب أحد أعضاء الحزب بجروح وألقي القبض على أربعة منهم.

٣٠ - ولم يُحرَز تقدم كبير بشأن مساءلة قوات الدفاع والأمن عن الانتهاكات التي ترتكبها واستخدامها القوة المفرطة ضد المتظاهرين خلال مظاهرات سابقة. وبعد عام واحد على احتجاجات ١٩ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٦ التي قتل خلالها ٤٠ شخصا، لم يقدم أي من الجناة المزعومين إلى العدالة. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر في كيمبيسي (وسط الكونغو)، أدين اثنان من كبار ضباط الشرطة بتهمة قتل أعضاء حركة بوندو دياكونغو/بوندو ديا مايالا، وذلك فيما يتصل بمسؤوليتهما عن قمع الاحتجاج الذي نظم في شباط/فبراير ٢٠١٧.

٣١ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي أعقاب الجهود التي بذلتها البعثة في مجال الدعوة - بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع - تم إحراز تقدم في بعض من القضايا الـ ٣٨ ذات الأولوية التي تم تحديدها بالاشتراك مع سلطات القضاء العسكري. وفي كافومو بمقاطعة كيفو الجنوبية، حوكم ١٨ شخصا، بمن فيهم نائب في المقاطعة، لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية بسبب قيامهم باختطاف واغتصاب ٣٨ فتاة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت المحكمة حكما بالسجن مدى الحياة على ١٢ متهما. وحكمت المحكمة بمنح تعويضات للضحايا. وساعدت البعثة وشركاؤها سلطات القضاء العسكري الكونغولية على وضع استراتيجية الادعاء للمحاكمة وخطة لحماية الضحايا والشهود، ووفرت الأمن والدعم اللوجستي لجلسات المحكمة المتنقلة.

٣٢ - وعلى إثر تقديم البعثة المساعدة، شرعت سلطات القضاء العسكري في منطقة كاساي في تناول القضايا المتهم فيها أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدلا من التركيز حصرا على الجماعات المسلحة. وأسفرت بعثات تحقيق مشتركة مع القضاء العسكري تدعمها البعثة عن توجيه الاتهام إلى ١٣ جنديا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم مقدم ورائد في كيبيبسي بمقاطعة كيفو الشمالية، زعم أنهم ارتكبوا أعمال عنف جنسي متصلة بالنزاع ضد أكثر من ٣٠٠ ضحية. وما زال التحقيق جاريا ويعتزم المدعي العام العسكري في بيني مقاضاة المتهمين أمام المحكمة العسكرية في بيني. وفي أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة العسكرية الميدانية في بيني أول قرار قضائي متعلق بتجنيد الأطفال.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد عدد الطلبات المقدمة من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل إجراء تقييمات للمخاطر وفقا لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وهو ما يرجع جزئيا إلى أن دعم فريق الأمم المتحدة القطري لقوات الأمن الحكومية بات يشترط هو الآخر إصدار الإجازة المتعلقة بهذه السياسة. وأنشأت شرطة الأمم المتحدة فرقة عمل داخلية معنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من أجل تعزيز مراعاة هذه السياسة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ تدابير التخفيف.

العنف الجنسي

٣٤ - في الفترة الواقعة بين شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وثقت البعثة ٢٥٤ حالة تتعلق بضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومن بينهم ١٤٩ امرأة و ٦٦ طفلاً. وكانت الجماعات المسلّحة مسؤولةً عن ٧٥ في المائة من تلك الحوادث، بينما كان الموظفون الحكوميون مسؤولين عن ٢٥ في المائة منها. وتشمل الأطراف الجانية الرئيسية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيا بانا مورا في منطقة كاساي (١٨ في المائة من الضحايا) والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال الناجيات من العنف الجنسي تواجهن محدودية الخدمات الشاملة المقدّمة.

حماية الطفل

٣٥ - من خلال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، تحققت البعثة من ٩٢٩ انتهاكاً جسيماً مرتكباً ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو عدد يزيد بنسبة ٣٤ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وهناك ما لا يقل عن ٦٥٠ طفلاً، من بينهم ١٧٧ فتاة، فروا من الجماعات المسلحة أو فُصلوا عنها. وسمح تزايد عدد المستسلمين من ميليشيا كاموينا نسابو بفصل عدد من الأطفال. ومع ذلك، هناك ما يزيد عن ١ ٧٠٠ من الادعاءات بتجنيد الأطفال التي ما زال يتعين التحقق منها. وكانت الجماعات المسلحة الرئيسية الضالعة في تجنيد الأطفال هي كاموينا نسابو (٣٣٩) وجماعة ماي - ماي مازيمبي (٦٩) وجماعة ماي - ماي ياكوتومبا (٣٠) وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل رنوفيه (٢٤).

٣٦ - ووثقت البعثة أيضا قتل ٤٠ طفلاً وتشويه ٥٧ في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وكاساي الوسطى وكاساي وحدها، وقد ارتكب موظفو الدولة أكثر من نصف هذه الحوادث (٥٦ في المائة). وجرى التحقق أيضاً من عمليات اختطاف ٧٨ طفلاً التي نفذها في الغالب كل من جماعة ماي - ماي مازيمبي وتحالف القوى الديمقراطية، بالإضافة إلى ٢٤ هجمة على المدارس شنت معظمها القوات المسلحة الكونغولية وجماعة ماي - ماي مازيمبي وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل رنوفيه.

انتشار البعثة وتنفيذ ولايتها

ألف - الدعم المقدم لتنفيذ الاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

٣٧ - واصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة لدعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على الصعيد الوطني وفي المقاطعات الرئيسية، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز تنفيذ تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق وتهيئة بيئة سياسية مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وقد اجتمع في هذا السياق بكل من قادة ائتلاف المعارضة المعروف باسم مجموعة الأحزاب السياسية السبعة، وحاكم مقاطعة كاتانغا العليا، وحاكم مقاطعة تنجانيقا.

٣٨ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ممثلي الخاص، بالاشتراك مع مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جينيت، اجتماعا مع كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، إسماعيل شرقي، لمناقشة مسألة تنسيق الدعم المقدم من هذين الكيانين للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى ممثلي الخاص في غابورون مشاورات مع الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتبادل الاتصالات مع كل من الرئيس الجديد للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الرئيس هاجي غاينكوب رئيس ناميبيا، والمبعوث الخاص للجماعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٩ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم السابق للمظاهرات التي كان مقررا أن تنظمها جماعات المجتمع المدني والمعارضة، أصدر ممثلي الخاص بيانا يحث فيه السلطات الكونغولية على حماية الحريات

الأساسية المكرسة في الدستور، بما في ذلك حرية التجمع والتظاهر السلمي، مع تكرار التأكيد أيضاً على ضرورة امتناع المتظاهرين عن العنف.

باء - النهج الشامل إزاء حماية المدنيين

٤٠ - أطلقت شبكة الإنذار المحلية للبعثة ما متوسطه ٥٧٠ إنذارا مبكرا في الشهر، وهو ما يمثل زيادة تبلغ نسبتها ١٧ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن أصل ٤٨٦ من الإنذارات التي أبلغ عنها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا، استجابت الحكومة و/أو البعثة لما يمثل ٧٤ في المائة منها. ومعظم الإنذارات التي لم يُستجب لها حدثت في مناطق كانت سلطة الدولة فيها محدودة أو تعذر الوصول إليها.

٤١ - وركّزت البعثة الآن وجود كتيبتين من كتائب لواء التدخل التابع لقوتها في ساكي ومونيجي وكيفو الشمالية، مع إمكانية الانتشار في جميع أنحاء البلد عند الاقتضاء. وأنجزت أيضا إعادة تنظيم قطاعاتها، مما أدى إلى إنشاء أربعة قطاعات تغطي البلد بأكمله، وسمح بالتالي بزيادة المرونة اللازمة لإعادة نشر القوات.

٤٢ - وواصلت البعثة اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. وعموما، أجرت ٢٩ عملية عسكرية شملت عمليات نشر مؤقتة لوحدات قتالية جاهزة للتدخل ونسقت عمليات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد كل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري من أجل تحييد الجماعات المسلحة وردع أعمال العنف الموجهة ضد السكان المدنيين. ودعمت أيضا عمليات التخلص من الذخائر المتفجرة من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام للتأكد من أن المناطق آمنة للسكان المحليين عبر سبل منها الاستجابة لجميع الطلبات المقدمة لدعم إدارة مخاطر المتفجرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٣ - وكرد فعل للمجزرة التي يُشتبه أن يكون تحالف القوى الديمقراطية قد ارتكبها بحق ٢٥ مدنياً في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، دعمت البعثة إمكانية الوصول عن طريق الجو إلى المناطق النائية التي وقع فيها الحادث لفريق تقييم مشترك يضم البعثة وسلطات محلية تشمل المدعي العام العسكري وأخصائيين طبيين لتوثيق عمليات القتل. وواصلت البعثة أيضا تنفيذ عمليات عسكرية منسّقة مع القوات المسلحة ضد تحالف القوى الديمقراطية في هذه المنطقة، وبدعم من طائرات الهليكوبتر الهجومية والمركبات الجوية غير المأهولة، لطرد التحالف من المواقع التي كان قد استولى عليها من القوات المسلحة، في إطار خطة حماية الحدود التي وضعتها البعثة لمواجهة عودة ظهور التهديد الذي يمثله التحالف للسكان المدنيين. ومن أجل التغلب على الظروف الصعبة التي يواجهها حفظة السلام التابعون لها في منطقة العمليات، بما في ذلك سوء حالة الطرق، ولا سيما خلال فصل الأمطار، عكفت البعثة على إصلاح أحد الطرق الاستراتيجية لتحسين إمكانية الوصول إلى الأماكن لتنفيذ العمليات العسكرية، وإتاحة إمكانية الوصول إلى السكان المدنيين المحتاجين إلى الحماية وإيصال المساعدة الإنسانية.

٤٤ - ومنذ الهجوم الذي شُن ضد حفظة السلام التابعين لها في ٧ كانون الأول/ديسمبر، عززت البعثة وجودها في قاعدة سيموليكي بفرقة عمل مركّبة تتكون من فصيلة واحدة لجنوب أفريقيا وفصيلتين لملاوي وفصيلة قوات خاصة لتنزانيا (١٢١ جندياً). وعُزّزت بالمثل قاعدة كامانغو المجاورة التي اعتُبرت عرضة للخطر. ونُشر قسم من مهندسي القوة في سيموليكي للبدء بتقديم الدعم الوثيق للمهام الهندسية

الميدانية. وتمركزت أصول إضافية من طائرات الهليكوبتر الهجومية والخدمية في مافيفي للاضطلاع بمهام الدعم الوثيق عند الاقتضاء.

٤٥ - وفي كيفو الجنوبية، كان النجاح الذي حققته البعثة، جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في الدفاع عن أوفيرا من الهجوم الذي شنته جماعة ماي - ماي ياكوتومبا في أواخر أيلول/سبتمبر عاملا حاسماً لحماية المدنيين ودليلا هاما على تصميم البعثة على العمل لحماية المدنيين. وأنشأت البعثة مواقع حاجزة عند نقاط الدخول إلى البلدة، ونجحت في صد هجوم على سجن المدينة، وقدمت الدعم من طائرات الهليكوبتر الهجومية التي استطاعت تدمير أسطول زوارق ماي - ماي ياكوتومبا. وأقامت البعثة كذلك اتصالاً مباشراً مع ياكوتومبا، قائد الجماعة، لثنيه عن مهاجمة البلدة وأوضحت له أن البعثة ستتحرّك لحماية المدنيين. ومنذ ذلك الحين، عززت البعثة تفاعلها واتصالاتها مع الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية بشأن الأخطار المحدقة بالمدنيين في إقليمي أوفيرا وفيزي، حيث ما زالت الهجمات التي يشنها ماي - ماي ياكوتومبا على مؤسسات الدولة تشكل مصدراً للقلق. وتتولى البعثة أيضا رصد توسع ياكوتومبا باتجاه مناطق التعدين في مقاطعة مانييما، مما من شأنه توفير مصدر هام لتمويل الجماعات المسلحة، وتتصدى لهذا الخطر مع السلطات وشركات التعدين.

٤٦ - وعلى إثر ما جرى مؤخرا من إغلاق للقواعد في كيفو الشمالية، تنفذ البعثة تدابير التخفيف وتعزز الآليات المجتمعية من أجل تحسين البيئة الحمائية والإنذار المبكر في هذه المناطق. ويشمل هذا العمل بناء القدرات في المجتمعات المحلية لإدماج المنظورات الجنسانية في آليات حماية المدنيين، وزيادة مشاركة المرأة في لجان الحماية المحلية وشبكات الإنذار، والعمل في المراحل المقبلة على تحسين مراعاة احتياجات المرأة وقدراتها الأمنية. وقد عززت البعثة مشاركة المجتمع المحلي عن طريق دورات بناء القدرات المشتركة مع وزارة داخلية المقاطعة في جميع المواقع الأربعة التي كان للبعثة قواعد فيها. وأنشأت قوات الكتيبة القابلة للانتشار السريع وجودا لها في عدة نقاط من هذه المناطق لتقييم الحالة الأمنية بعد إغلاق القواعد وتلبية الاحتياجات من الحماية. وتعتبر الإجراءات المشتركة التي اتخذتها العناصر المدنية والعسكرية بالبعثة تعبيرا ملموسا عن النهج الشامل لحماية المدنيين وخطوة باتجاه تحقيق الحماية من خلال مفهوم نطاقات الانتشار.

٤٧ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعم الآليات المحلية لتسوية النزاعات، ولا سيما في مقاطعة تنجانيقا، وذلك بإقامة منتديين إضافيين للسلام بين الطوائف في إقليمي كاليمي وموبا لتعزيز التعايش السلمي ومنع العنف بين طائفتي البانتو والتوا والتخفيف من حدته. وفي كيفو الشمالية، دعمت البعثة جهود الوساطة بين طائفتي نانديي وهوتو في كانيابايونغا وميرانغي. وقد أسهمت هذه الجهود التي تدعمها البعثة ويقودها كل من السلطات المحلية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في تخفيف التوترات. وفي كيفو الجنوبية، وإثر القتال الذي اندلع في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر فيما بين الجنود بشأن ما وقع في بوكافو من اعتقال لعباس كايونغا، الزعيم السابق للمتمردين والعضو البارز في قبيلة بانيامولينغ الذي كان قد انضم إلى صفوف القوات المسلحة كعقيد، واصلت البعثة تفاعلها مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية للحد من خطر تصاعد التوترات.

٤٨ - وفي استجابة لتزايد الهجمات على السجون وما ينتج عنها من هروب جماعي لسجناء لينضموا بعد ذلك إلى الجماعات المسلحة في بعض الحالات، تقدم البعثة الدعم إلى ١٤ سجناً عالي الخطورة بها سجناء يشكلون، في حال إطلاق سراحهم، خطرا جسيما على السكان المحليين. وتوجد هذه السجون في مقاطعات كينشاسا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وكاساي الوسطى وكاساي الشرقية وكاتانغا

العليا وتنجانيقا ومونغالا ووسط الكونغو. ويجري وضع خطط عمل لكل من هذه السجون تشمل تنفيذ أنشطة دعوة محددة الأهداف مع السلطات بهدف معالجة مشكلة اكتظاظ السجون. وقد أدت بالفعل جهود الدعوة المبذولة فيما يتعلق بسجن غوما إلى نقل ١٥٣ سجيناً إلى سجون في كينشاسا والمقاطعة الاستوائية، وكذلك إلى نقل ٤٨٦ سجيناً عسكرياً إلى سجن غوما السابق، الذي تم الآن إصلاحه. ونجحت البعثة أيضا في صد الهجمات التي شُنّت ضد السجون في أوفيرا، بكيفو الجنوبية، وبوتيمبو، بكيفو الشمالية.

٤٩ - وواصلت البعثة تعزيز تأهبها للتصدي للعنف السياسي وذي الصلة بالانتخابات، بما في ذلك في المراكز الحضرية. واستعرضت خططها للطوارئ في السياق الانتخابي ونقحتها، عند اللزوم، في جميع المكاتب الميدانية وفي كينشاسا. وعززت أيضاً قدرات ٣٨٤ من أفراد المجتمع المدني في كل من كينشاسا وغوما ولوبومباشي في إطار دعم ٢١ من حملات المجتمع المدني المنظمة في مجال الترويج لعملية انتخابية سلمية.

نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٢٦٣ من المستسلمين من الجماعات المسلحة المصحوبين بـ ١٧٦ معالاً. ومن هؤلاء، أُعيد ٨١ من المقاتلين السابقين الأجانب و ١٥٤ من المعالين إلى وطنهم رواندا في إطار برنامج نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها. وشارك ما مجموعه ٨٦ مقاتلاً كونغولياً في المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واستقبلت البعثة ٧٦ كونغولياً واثنين من الأطفال الأجانب المرتبطين بالجماعات المسلحة وأحالتهم إلى منظمات شريكة.

٥١ - وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي إلى معسكري كامينا وكيتونا اللذين تديرهما الحكومة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في إطار المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم إلى ٢٩٣ من المقاتلين السابقين (من بينهم امرأة واحدة) وإلى ١ ٠٧٣ مُعَالا (ثمانية رجال و ٢٤٢ امرأة و ٤١٩ صبيا و ٤٠٤ فتيات) من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموجودين في معسكري كانيابايونغا ووالونغو، وكذلك المعسكر الذي تديره الحكومة في كيسانغاني.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، غادر معسكرات البعثة ٢١٩ فرداً من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى وجهات شتّى، بما في ذلك إثيوبيا وجنوب السودان والسودان وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتواصل البعثة العمل على إيجاد خيارات لنقل ٤٠٨ أفراد من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين ظلوا تحت رعاية البعثة. وكفلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدمير الأسلحة والذخائر التي سلمها هؤلاء المقاتلين السابقين والتخلص منها.

٥٣ - وتعمل البعثة على توسيع نطاق برامج الحد من العنف المجتمعي في جميع أنحاء الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال ٢١ من مشاريع إعادة الاستيعاب التي تستهدف المقاتلين السابقين، و ١٢ من المشاريع التي تستهدف الشباب المهمشين ومنع التجنيد في الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى أربعة مشاريع تعزز تلاحم المجتمع من خلال التدريب المؤقت والعمالة المؤقتة بالإضافة إلى أنشطة التوعية العامة.

تحقيق الاستقرار

٥٤ - دعمت البعثة إطلاق برنامجين لتحقيق الاستقرار في مقاطعة كيفو الجنوبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وفي المجمل، هناك خمسة من هذه البرامج في طور التشغيل في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميعها مموَّل من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار بميزانية مقدارها ٢١ مليون دولار، ١٥ في المائة منها مخصّص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٥٥ - ودعمت البعثة أيضاً إنشاء لجنة لتحقيق الاستقرار في جنوب إقليم إيرومو بمقاطعة إيتوري. وتتألف اللجنة من الجهات السياسية المحلية والوطنية الفاعلة وقادة المجتمع المحلي والمجتمع المدني والمنظمات النسائية. وتهدف إلى المساعدة على الحد من تهديد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وهي جماعة مسلحة محلية، وحل النزاعات الطويلة الأمد بين المجتمعات المحلية.

جيم - تقييم أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة على صعيد حماية المدنيين

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة رصد وتقييم أداء القوة بصورة منتظمة بهدف تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وستواصل البعثة العمل عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات بشأن هذه المسألة، وستواصل تزويد مجلس الأمن بآخر المعلومات عن هذا الموضوع.

٥٧ - وقد تبيّن أن غالبية وحدات الشرطة المشكّلة جاهزة للعمليات وحاصلة على تدريب مناسب وأداؤها عموماً جيد. وأظهر أحدث تقييم شهري أن بعض هذه الوحدات لا يزال يعمل بمعدات غير صالحة للاستعمال أو منتهية الصلاحية. وتتابع البعثة هذه المسألة بصورة حثيثة مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة من أجل معالجتها.

دال - تقييم مدى مراعاة البعثة للاعتبارات الجنسانية

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استحدثت البعثة مؤشرات جنسانية لاستخدامها في تقييم مدى استجابة البعثة لاحتياجات السكان الإناث على صعيد جميع الأولويات المقررة في ولايتها، تمشياً مع تنفيذ الولاية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتُظهر البيانات الأولية أن ٧٨ في المائة من أقسام ومكاتب البعثة أعدّت تحليلاً جنسانياً، وأن ٦٥ في المائة أعادت توجيه أنشطتها لتستفيد منها النساء والفتيات أكثر فأكثر.

٥٩ - واستجابةً لاستراتيجية تحقيق تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة التي أطلقها الأمين العام في أيلول/سبتمبر، أصدر الممثل الخاص مامان سيديكو توجيهاً لتحقيق تكافؤ الجنسين في البعثة يتضمن خطة لسد الفجوة في هذا المجال ورفع نسبة النساء في صفوف الموظفين الدوليين من النسبة الحالية البالغة ٢٨ في المائة إلى ٣٤ في المائة في نهاية الدورة.

هاء - سوء السلوك الخطير، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٠ - واصلت البعثة تنفيذ استراتيجية قوية تركز على الضحايا في تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقاً التي تتبعها الأمم المتحدة حيال مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد سُجّلت ثلاثة ادعاءات بوقوع

حالات استغلال وانتهاك جنسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان اثنان منها يتعلقان بقصّر. وفي المجموع، أُبلغ عن ١٨ ادعاءً في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٦١ - وظلّت شبكات الشكاوى المجتمعية تقوم بدور محوري في استجابة البعثة في مجالات المنع والإنفاذ والتدابير التصحيحية. وتتألف هذه الشبكات، التي أُنشئت في مناطق تحتفظ البعثة فيها بوجود كبير، من ٥٠٠ عضو، ٦٥ في المائة منهم من النساء. وبالتنسيق مع جهات مقدّمة للخدمات من بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عززت البعثة أيضاً بروتوكول مساعدة الضحية لكفالة حصول جميع الضحايا على الدعم خلال ٢٤ إلى ٧٢ ساعة من ورود ادعاء بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين.

ثالثا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن ١٥٥ حادثاً يتعلق بأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وعناصرها النظامية وأصولها وعملياتها، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، مقارنة بـ ٧٥ حادثاً من هذا النوع وُثِّق خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتشمل هذه الحوادث ٨٣ حادثاً له علاقة بجرائم؛ وذلك بواقع ١٢ حالة لها علاقة باضطرابات مدنية، و ٤٥ حالة لها علاقة بالأخطار، و ١٥ حادثاً وُثِّق في سياق النزاع المسلح. وقد قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتوعية ١٩٢ من موظفي الأمم المتحدة بمخاطر المتفجرات.

رابعا - ملاحظات

٦٣ - قبل عام، جدّد التوقيع التاريخي للاتفاق السياسي الشامل والجامع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الأمل لدى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد انقضى عام ولم تتحقق تلك الآمال بعد. فبعد أن تم في أواخر عام ٢٠١٦ تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي كان من المفترض أن تُجرى بحلول نهاية عام ٢٠١٧ وفقاً لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أُجِّلت مرة أخرى إلى ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨. ويؤسفني أن إجراء هذه الانتخابات الحاسمة، التي من شأنها أن تمهد الطريق لأول عملية انتقال سلمي للسلطة في تاريخ البلد، تأخر مرة أخرى. لكني، مع ذلك، أرحّب بالجدول الزمني للانتخابات الذي نشرته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وأحثّ اللجنة على أن تتقيد بالجدول الزمني الذي وضعته، وعلى ألا تدّخر جهداً لكي تنجز في أقرب وقت ممكن وضع سجل الناخبين، الذي تأخر إنجازه عن الموعد المحدد. وينبغي أن يتبع إتمام هذه المرحلة الحاسمة تنفيذ فوري وسريع للخطوات الأخرى المحددة في الجدول الزمني. وأؤكد من جديد استعداد البعثة ومنظومة الأمم المتحدة ككل لمواصلة دعم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم هذه الانتخابات، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغير ذلك من الشركاء.

٦٤ - وفي مناخ الاستقطاب السياسي الحالي، هناك خطر حقيقي لأن تفشل مرة أخرى خطط إجراء الانتخابات التي طال انتظارها. وفي ظل عدم إبداء أي من الأطراف المعنية التزاماً حقيقياً بالعمل صوب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، فإن كل يوم يمر يزيد من هذا الخطر. وإني أدعو جميع

الجهات الفاعلة إلى العمل معاً لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يبقى السبيل الوحيد القابل للنجاح للخروج من المأزق السياسي الحالي. فهناك حاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، لأن يعمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على نحو بنّاء لإنقاذ الاتفاق.

٦٥ - وأحثّ الحكومة الكونغولية على بذل كل ما في وسعها لتوجيه عملية الانتقال السياسي لكي تفضي إلى نتيجة ناجحة. وأحيط علماً بالتزامها المعلن بالقيام بذلك وبالخطوات الإيجابية التي اتخذتها في الأسابيع الأخيرة من خلال تقديم مشروع قانون لتعديل القانون الانتخابي وميزانية للانتخابات إلى البرلمان. وأرحّب بإقرار البرلمان لهذين القانونين على وجه السرعة. وإلى جانب هذه الخطوات، أشجع الحكومة على كفالة حصول اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على الدعم المالي الذي وُعدت به، وعلى أخذ زمام القيادة في وضع وتنفيذ خطة لتأمين الانتخابات. ومرة أخرى، أدعو الحكومة إلى أن تكون سبّاقة في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتوخاة في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويساورني القلق إزاء عدم إحراز تقدم حقيقي في هذا الصدد، إذ لا يزال هناك ١٠٧ سجناء سياسيين محتجزين ولا تزال مضايقة الجهات السياسية وشخصيات المجتمع المدني مستمرة. ولا يمكن تنفيذ عملية انتخابية ذات مصداقية في سياق من المضايقة والقمع. وأرحّب بقرار المجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية السعيَ إلى حل هذه المسألة الجوهرية والإسهامَ في تهيئة مناخ سياسي مؤاتٍ لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

٦٦ - وفي الوقت نفسه، يساورني القلق إزاء إصرار زعماء المعارضة الرئيسية على رفض أي تفاعل مع العملية السياسية. ولكي يتسنى سماع الأصوات التي يدّعي هؤلاء الزعماء أنهم يمثّلونها، يجب أن يكونوا جزءاً من الحل. وأدعوهم إلى استعادة روح التحاور والتراضي التي أدت إلى التوقيع على اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فقد آن الأوان لأن يستجيبوا لنداء شعبهم بإجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وذات مصداقية.

٦٧ - وأدعو المجتمع الدولي إلى الحفاظ على نهج منسق في دعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تنفيذاً كاملاً لتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات. ويمكن لجميع الشركاء الإقليميين والجهات الفاعلة الثنائية أن تقدم إسهامات حيوية في هذا المنعطف الحرج الذي تمر به جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحيط علماً بتوافق الشركاء الدوليين على دعم الجدول الزمني للانتخابات. وسيكتسي تقديم المجتمع الدولي دعما منسّقا مزيدا من الأهمية الحيوية في الأشهر القادمة.

٦٨ - ولا تزال الحالة الأمنية الهشة السائدة في بعض أنحاء المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكّل مصدر قلق بالغ. ففي ظل الانقسام العميق في المشهد السياسي، أصبحت الجماعات المسلحة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر جرأة. وتتواصل الهجمات الموجهة ضد قوات الأمن مع تشكيل الجماعات المسلحة تحالفات. ويجب التصدي لهذا الاتجاه المثير للقلق، وبشكل رئيسي من خلال الوسائل السياسية. وأدين تجدد الهجمات التي تشنّها جماعة تحالف القوى الديمقراطية المسلحة في كيفو الشمالية، بما في ذلك مقتل ٢٥ مدنياً في تشرين الثاني/نوفمبر في هجمة هي الأولى من نوعها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٦٩ - وأكرر مجدداً إدانتي الشديدة للهجمات التي شنّتها الجماعات المسلحة، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية، على حفظة السلام التابعين للبعثة، والتي أدت إلى مقتل أحد حفظة السلام في أيلول/سبتمبر

وثلاثة آخرين في تشرين الأول/أكتوبر و ١٥ في كانون الأول/ ديسمبر، وجميعهم من تنزانيا. وأود أن أقدّم التعازي مرة أخرى إلى حكومة وشعب تنزانيا على خسارتهما. وهذه الهجمات ضد حفظة السلام غير مقبولة. وهي، على بشاعتها، لن تثني الأمم المتحدة عن عزمها الاستمرار في مساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدعو سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فتح تحقيقات في هذه الهجمات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي غضون ذلك، قررت فتح تحقيق خاص، بمشاركة السلطات التنزانية، للوقوف على ملابسات هذا الهجوم وتحديد التدابير الملموسة اللازمة لمنع تكرار هذه الحوادث وكفالة كون تشكيل قوة البعثة وتجهيزها وتدريبها على الوجه الأمثل للتصدي للتهديد المستمر الذي يشكّله تحالف القوى الديمقراطية والجماعات المسلحة الأخرى.

٧٠ - وإن سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة لأمر جوهري لفكرة الأمم المتحدة نفسها. وفي أعقاب هذا الحادث المأساوي، طلبت من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أن تسارعا إلى وضع خطة عمل لتعزيز سلامة وأمن أفرادنا من حفظة السلام لدى اضطلاعهم بولايتهم.

٧١ - وأشعر بقلق عميق لاستمرار تزايد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. فعدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الحكومية في ارتفاع مطّرد. وقد مرّ أكثر من عام على اندلاع سلسلة من الاشتباكات المميتة بين محتجين وقوات الأمن فيما يتصل بإجراء الانتخابات ولم يقدَّم أي من الجناة المزعومين إلى العدالة. وأحثّ السلطات على كفالة المساءلة وتقديم جميع الجناة إلى العدالة بغض النظر عن انتماءاتهم أو رتبهم داخل قوات الأمن. وفي تطور إيجابي، أرحّب بالانتهاء في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر من المحاكمة الخاصة بقضية اغتصاب ٣٨ فتاة، والتي أفضت إلى توجيه أحكام بالسجن مدى الحياة ضد ١٢ متهما. وتعدّ هذه الخطوة في اتجاه منع الإفلات من العقاب أمرا مشجعا يجب أن يحتذي به الآخرون.

٧٢ - وما زلت أشعر ببالغ الأسى بسبب تدهور الحالة الإنسانية التي يُتوقَّع أن تزداد سوءاً في الأشهر المقبلة. وأدعو الحكومة إلى بذل قصارى جهدها من أجل كفالة بيئة سالمة وآمنة للسكان، وأحثّ مجتمع الجهات المانحة على تقديم المساعدة إلى من هم في حاجة إليها.

٧٣ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مامان سيديكو، الذي يكون قد أكمل مهمته في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وإنني ممتن له لما أبداه من قيادة وتفان خلال فترة عمله. وأود أن أشكر أيضا جميع موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم التي لا تكلّ في ظل ظروف صعبة للغاية. وأود على وجه الخصوص أن أسلّط الضوء على ما يتحلى به أفراد البعثة العسكريين والمدنيين من شجاعة وتصميم. وأشيد إشادة خاصة بالوحدة التنزانية التي فقدت ١٨ من جنودها في مقاطعة كيفو الشمالية منذ أيلول/سبتمبر. وأعرب عن تقديري العميق أيضاً للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، وللبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي ظلت تقدّم دعماً لا يقدّر بثمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية.


MONUSCO
December 2017
MONUSCO Headquarters
Force Forward Headquarters
Brigade Headquarters
Sector Headquarters
Formed Police Unit
Logistics base
Military Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ZAMBIA
ANGOLA
CONGO
MALAWI
ATLANTIC OCEAN
Bangui
Kinshasa
Brazzaville
Kampala
Kigali
Bujumbura
Luanda
Mbandaka
Kisangani
Goma
Bukavu
Kananga
Lusambo
Kindu
Kalemie
Lubumbashi
Kolwezi
Matadi
Boma
Bandundu
Inongo
Tshikapa
Mbuji-Mayi
Kabinda
Bunia
Beni
Uvira
Bendera
Manono
Kamina
Likasi
Gemena
Lisala
Buta
Isiro
Mavivi
Rwindi
Himbi
Kiwanja
Sake
Adikivu & Kavumu
Sange
Walungu
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4412 Rev. 28 UNITED NATIONS
December 2017 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)

